Al-Kitab Journal for Human Sciences Vol.6, No.9-2023
http:// doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,6.9.14

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (online)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

The Results of the Democratic Transition on the Tunisian Political buffer after 2011

Dr. Hazim Sabah Ahmied **Ansam Saad Hussein Zidan**
Professor
College of Political Science, Tikrit University, Tikrit - Iraq

ARTICLE INFORMATION

Received: 4 Mar.,2023

Accepted: 15 Apr., 2023

Available online: 1 August, 2023

PP: 283 - 296

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author
Ansam Saad Hussein Zidan
Dr. Hazim Sabah Ahmied

College of Political Science - Tikrit University – Tikrit – Iraq

Email: ansamsaad1233@gmail.com

Abstract

Tunisia is considered one of the countries that adopted the democratic system changing its system of government from tyranny to a multi-democratic system after the Zine El Abidine Ben Ali's era. It was able to form temporary governments to run state affairs and conduct business. Then the Constituent Assembly elections were held for Tunisia after the stage of its previous regime, and these elections were the best because it practiced the democratic path through the political participation of all parties that achieved good percentages, such as the Ennahda party, which won the highest seats and votes compared to its competitors. After that a new 2014 constitution for the country was drafted as a substitute for the 1959 constitution on the basis of which laws were organized to be obeyed. Later, other elections were held in 2014, which expressed the top democratic transition.

Keywords: the results of the democratic transition, the Constituent Assembly elections, the constitution 2014

نتائج التحول الديمقراطي على الواقع السياسي التونسي بعد عام 2011م

انسام سعد زيدان
الدكتور حازم صباح أحميد
استاذ

كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت - العراق

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: 2023/3/4
تاريخ قبول النشر:15 /2023/4
تاريخ النشر: 2023/8/1

المجلد :(6)، العدد: (9) لسنة 2023
جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس:
انسام سعد زيدان
الدكتور حازم صباح أحميد (2023)
" نتائج التحول الديمقراطي على الواقع السياسي التونسي بعد عام 2011م"
مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

https://doi.org/
P-ISSN:1609-591X
E-ISSN: -X
kjhs@uoalkitab.edu.iq

المستخلص

تعد تونس من الدول التي تبنت النظام الديمقراطي لتغيير نظام الحكم فيها من مستبد إلى نظام ديمقراطي متعدد بعد مرحلة زين العابدين بن علي. واستطاعت أن تشكل حكومات مؤقتة لتسير شؤون الدولة وتصريف الأعمال، ثم تم إجراء انتخابات المجلس التأسيسي لتونس بعد مرحلة نظامها السابق وحققت هذه الانتخابات أفضل الانتخابات كونها مارست المسار الديمقراطي من خلال مشاركة سياسية لكل الأحزاب التي حققت نسب جيدة كحزب النهضة الذي حصل على أعلى المقاعد والأصوات مقارنة بمنافسيه ,وتم بعدها صياغة دستور 2014م جديد للبلاد بديلا عن دستور عام 1959م وتم على أساسه تنظيم القوانين الذي ينصاع إليه الجميع ثم تم إجراء انتخابات أخرى عام 2014م التي عبرت عن قمة التحول الديمقراطي .

الكلمات المفتاحية: نتائج التحول الديمقراطي، انتخابات المجلس التأسيسي، دستور 2014م.

المقدمة

حققت الديمقراطية في تونس نتائج إيجابية جعلتها تنفرد بتجربتها وأعطتها ميزة مكنتها من أن تتخطى نظاماً سياسياً قائماً على أساس الاستبداد والتسلط وهذا طبعا ليس بسهولة أن تستطيع أي دولة أن تغير منظومة بأكمله أو كيان سياسي قائم بحد ذاته لفترات طويلة لكن تونس تمكنت من ذلك بل وحققت تجربتها الديمقراطية نتائج مميزة وبخاصة على الصعيد السياسي من خلال التداول لسلمي لسطلة وأجراء انتخابات مبكرة وصيغة دستور جديد للبلاد يتضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتسير العملية الانتخابية وفق النصوص الدستورية.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من دراسة أهم النتائج التي حققتها الديمقراطية على الواقع السياسي في تونس واعتبرت من المواضع المهمة التي شغلت الساحة السياسية لأنها قد تنقل المجتمع نحو الأسوأ أو نحو الأفضل.

هدف البحث

الهدف الذي نحاول الوصول إليه من خلال هذا البحث هو التعرف على نتائج التحول الديمقراطي وأهم الميزات والآثار التي خلفتها الديمقراطية.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث حول نتائج التحول الديمقراطي وتأثيراتها وكيف ساعدت الديمقراطية في تغيير نظام الحكم، وماهي الإيجابيات التي حققتها على الواقع السياسي، ويطرح البحث التساؤلات الآتية:

1. ماذا غيرت هذه النتائج على الواقع السياسي؟
2. كيف تم تنظيم الانتخابات؟
3. هل تم صياغة دستور؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ماهي نتائج التحول الديمقراطي على الواقع السياسي؟ وكيف كان لها تأثير في تشكيل الانتخابات وصياغة الدستور الجديد لتونس بعد زين العابدين بن علي؟

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك تم استخدام هذا المنهج لوصف الحكومات التي تم تشكيلها بعد عام 2011م، واعتمدنا على المنهج التحليلي النظمي لتحليل النظام السياسي بعد الانتخابات التي حصلت في تونس.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، جاءت كالآتي تضمن المبحث الأول المرحلة الأولى بعد زين العابدين بن علي والذي انقسم بدوره إلى مطلبين: المطلب الأول: تشكيل الحكومات المؤقتة المطلب الثاني: انتخابات المجلس التأسيسي فيما يتضمن المبحث الثاني: المرحلة الثانية بعد انتخابات المجلس التأسيسي الذي تضمن بدوره الى مطلبين: **المطلب الأول:** دستور 2014م **والمطلب الثاني:** انتخابات 2014م.

المبحث الأول: المرحلة الأولى بعد زين العابدين بن علي.

سوف نتأول في هذا المبحث تشكيل الحكومات الموقتة وانتخابات المجلس التأسيسي بعد زين العابدين بن علي

المطلب الأول

تشكيل الحكومات المؤقتة "محمد الغنوشي ومحمد فوائد المبزع والباجي السبسي

مرت السياسة التونسية بتقلبات عديدة بعد رحيل الرئيس الراحل زين العبدين بن علي البلاد في الرابع عشر من كانون الثاني عشر عام 2011م بحكم التناقضات وتوجهات الحكومات التي تداولت بعد الثورة منها حكومة محمد الغنوشي الموقتة وحكومة قائد السبسي [1]. أثبت الرأي على الالتزام بنص دستور عام 1959م فيما يخص عملية انتقال السلطة وعلى أساس ذلك تم تشكيل حكومتان مؤقتتان لتسير شؤون الدولة [2]. وتشكلت هذه الحكومة برئاسة محمد الغنوشي الذي ترأس الحكومة التونسية 2011م الأولى وضمت هذه الحكومة (38) وزيراً ولم تستمر سوى عشرة أيام بعد أن شهدت العديد من الخلافات والاستقالات، واعتبر تنصيب محمد الغنوشي لرئاسة الجمهورية صفة مؤقتة استناد إلى الفصل (56) من دستور عام 1956م

[1]-كمال بن يونس ,"دبلوماسية الرؤوس الثلاثة :تناقضات السياسية الخارجية التونسية بعد الثورة ,تحليلات", **مجلة السياسات الدولية** , 2812الرقم الإلكتروني -5818, ,تونس21تموز 2012.

[2]-فاطمة عيال طعان ومنى جلال عواد واخرون ,"دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة الانتخابات التونسية" ,**مجلة العلوم السياسية** ,العدد61, جامعة بغداد بغداد:2021, ص140.

التونسي، والذي ينص هذا الدستور على أنه يحق لرئيس الجمهورية أن يقوم تفويض وزيره الأول بمهام الرئاسة بصفة وقتية الذي يمنع أن يقوم الرئيس بأي مهام [3].

ويقول ابن الكحل مستشار قانوني تونسي: يجب أن يحضر رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين غير أن المجلس بعد الاطلاع على النص لم يكن هناك تفويض خاص وإن الرئيس غادر البلاد دون أن يقدم استقالته، اذ أثار هذا النص جدلا قانونيا واسع النطاق حسمه المجلس الدستوري بنفيه استقالة الدستور أو بتفويضه سلطاته إلى الوزير الأول مما أدى لاحقا إلى الانتقال والعمل بنص (57) الذي ينص عند العجز عن الحكم او الوفا تنقل السلطة بدرها لرئيس البرلمان الذي يجب أن يتولى مقاليد الأمور وتنظيم الانتخابات استناداً من دستور عام 1959م. (4)

إذ يباشر رئيس الجمهورية مهامه وفق مدة زمنية مؤقتة يحددها الدستور وتحددت الفترة من 45-60 يوماً، وتم شغل رئيس مجلس النواب "محمد فؤاد المبزع " مقعد رئيس الجمهورية , الذي أنهى وحسم الجدل لتحول الديمقراطي، ونجح بتكوين الحكومة الأولى التي عهد برئاستها إلى محمد الغنوشي لكن لم تَدُمْ بسبب الاحتجاجات الشعبية مما أدى إلى توكل المهام "محمد الباجي قائد السبسي "بتشكيل حكومة أخرى [5] .وتم تعيين الوزير الأول المؤقت قائد السبسي من قبل الرئيس المؤقت فؤاد المبزع رئيسا لحكومة بعد استقالة محمد الغنوشي *,هو محامٍ وتقلد عدة مناصب في الدولة [6] .واستمر حكمه إلى 13 كانون الاول 2011م وبعده قام المنصف محمد المرزوقي بتنصيب رئيس الجمهورية المنتخب حمادي الجبالي.[7]

*-هو سياسي واقتصادي تونسي شغل منصب الوزير الأول في عهد زين العابدين بن حتى عام 2011 تم تعينه رئيس مؤقتاً خلفا زين العابدين بن علي حتى اتمام إجراء انتخابات مبكرة.

(3)-دستور الجمهورية التونسية الصادر عام 1959مع شمول التعديلات لعام، المادة ,56,2008ص14.

(4)-هيفاء احمد محمد ,"المرحلة الانتقالية وتحدياتها في ظل وصول الاسلامين للسلطة في تونس " , **مجلة الكوفة القانونية والعلوم السياسية** ,العدد17, النجف :2013, ص94.

(5)-محسن حلم, بعد الثورة 8 شخصيات تدل على منصب رئاسة الحكومة متاح على
https://www.tap.info.tn/ar/%D9%88%D9%8A%D8%A8-%D8%B
تاريخ الزيارة 20اب2022.

(6)-الطاهر بن يوسف, محمد المختار القلالي ,**القوى المضادة للثورة في تونس الباجي قائد لسبسي نموذجا**, نهج مختار عطية,ط1(تونس :2012), ص57.

(7)-موسوعة عريق, حكومة الرئيس قائد السبسي الموقتة متاح على لرابط
20https://areq.net/m/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8A
تاريخ الزيارة 5تموز 2022

المطلب الثاني

انتخابات عام 2011م المجلس التأسيسي

جرت أول انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تاريخ تونس ، انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي، في يوم 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2011م ، بإشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تتنافس الأحزاب على (217) مقعداً، (18) مقعداً للدوائر الانتخابية في الخارج و (199) للدوائر الانتخابية الداخل وبلغ عدد المرشحين (1686) مرشحاً يتوزعون على (517) قائمة ، يتكون من قائمة (828) قائمة حزبية، و(655) قائمة مستقلة، (34) قائمة ائتلافية [8] . وافرزت هذه الانتخابات مشهداً سياسياً كان متوقعا في مجمله وإن اختلفت التفاصيل والأوزان. لقد فازت حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي، بزعامة" راشد الغنوشي"، بأغلبية نسبية حازت بموجبها على (89) مقعدا في المجلس التأسيسي الذي يبلغ مجموع مقاعده (217) مقعدا ، تتنافس عليه الأحزاب، وكان يليه في الترتيب الثاني حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة "منصف المرزوقي" بـ (30) مقعدا، ثم التكتل من أجل العمل والحريات بزعامة "مصطفى بن جعفر"، بـ (21) مقعدا.[9]

تم اتفاق هذه الأحزاب الثلاث على أن تستلم حركة النهضة رئاسة الجمهورية بقيادة حمادي رئيسا لحكومة تحظى بالشرعية الانتخابية وإعادة رئاسة الجمهورية لمنصف المرزوقي مؤسس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في حين حزب لتكتل بزعامة مصطفى بن جعفر عادت له رئاسة المجلس التأسيسي.[10] وإن صيغة هذه الحكومة لم تكن نتيجة الاتفاق من قبل الاحزاب الفائزة وإنما جاءت لسببين أولهما :القانون الانتخابي الذي أراد واضعوه لتقليص احتمال الفوز الساحق لأي حزب حتى لو كان كبيراً ،وبالتالي منع العودة إلى العهد القديم ثانياً لذلك وجدت النهضة لنفسها عن حلفاء بأغلبية تشاركية وتعددية وتكون بإشراك حزبين علمانيين وتقاسم السلطة معهما.[11] أما بقية المقاعد فوزعت على الأحزاب السياسية المتبقية كما في الجدول (1) ادناه.

وحقيقة الأمر أن حزب النهضة همش جميع الأحزاب السياسية الأخرى بفوزه الساحق وأصبح بمنزلة صدمة للكثيرين ولاسيما الساسة اليساريين والعلمانيين، وإن تشكيل الحكومة أجج غضب اليساريين الذين نأوا

---

[8]-ماجدة ابراهيم، الباز,"الانتخابات كلية من اليات التغير السياسي ودورها في اعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي", رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس ,فلسطين:2017,ص79.

[9]-عز الدين عبد المولى ,"**اضواء على التجربة لتونسية**", تقرير ,مركز الجزيرة , 14شباط,2013.ص5-ص6. 18 تموز 2022

[10]-صباح عزوز والسعيد ملاح, "دور الحركات الاسلامية في هندسة المشهد السياسي بعد 2011:دراسة تقييمية لتجربة حركة النهضة في تحقيق الانتقال الديمقراطي" ,**مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية** ,المجلد4,العدد3 ,2021, ص535.

[11]-قادر نوري السدات،"انتقال تونس: من شرعية الانتخابات الى شرعية الانتخاب الى شرعية التوافق", اطروحة دكتوراه, جامعة الجلفة زيان عاشور ,(الجزائر:2021),ص1863, 1864 .

بأنفسهم عن حزب النهضة، وبعد الموافقة على تشكيل الحكومة 23 كانون الأول أثارت التعيينات الإحباط والعداء من جانب الديمقراطي التقدمي الذي فازت بزعامته مايا جربي، زعيمة المعارضة في المجلس التأسيسي،

الجدول (1) يبن عدد المقاعد التي حصل عليه كل حزب داخل البلاد وخارجها

الانتماء الحزبي	عدد المقاعد	النسب
حركة النهضة	89	%41
المؤتمر من اجل الجمهورية	29	%13
العريضة الشعبية	26	%12
حزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل و الحريات	20	%9
الحزب الديمقراطي التقدمي	16	%8
حزب المبادرة	5	%2
القطب الديمقراطي الحداثي	5	%2
آفاق تونس	4	%2
حزب العمال الشيوعي التونسي -البديل الثوري-	3	%2
حركة الشعب	2	%1
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	%1
الحزب الليبرالي المغاربي	1	الاحزاب و القوائم الحاصلة على مقعد واحد (16) حزباً وتشكل 7%
حزب العدالة والمساواة	1	
حزب النضال التقدمي	1	
الحزب الدستوري الجديد	1	
حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي	1	
حزب الأمة الثقافي الوحدوي	1	
الاتحاد الوطني الحر	1	
حركة الوطنيون الديمقراطيون	1	
القائمة المستقلة النضال الاجتماعي	1	
القائمة المستقلة الأمل	1	
القائمة المستقلة صوت المستقبل	1	
القائمة المستقلة الوفاء	1	
القائمة المستقلة المستقل	1	
القائمة المستقلة من أجل جبهة وطنية تونسية	1	
القائمة المستقلة العدالة	1	
القائمة المستقلة الوفاء للشهداء	1	
المجموع	**217 مقعد**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر

[1]- وحشي امير،" دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، رسالة ماجستير" ,غير منشورة ,جامعة محمد الصديق بن يحي, الجزائر2013,ص208

2-عبد اللطيف الحناشي،" انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الإطار المسار، النتائج "سلسلة دراسات، المركز العربي الديمقراطي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر :2012)، ص22,ص.23

3-عليه علاني" المجلس التأسيسي بعد ثورة عام 2011)، بحث، جامعة منوبة، تونس :2012-2011,ص5,ص6

واتهام معسكرين اليسارين جعفر والمرزوقي بالخيانة، تقبلا هذا الانتقاد وضحها أنهما انظموا إلى الترويكا لتخفيف من هيمنة حزب النهضة، وليس لتحالف كما يدعي حزب النهضة .[12] وأكدت هذه الانتخابات بالسماح إلى جميع المكونات والأطراف الأخرى بالمشاركة والمساواة بين الرجال والنساء من خلال المناصفة في القوائم العمودية بشكل تناوب وكذلك منع قانون الانتخابات توغل أي حزب أو تشكيلة سياسية في الانتخابات من خلال النظام النسبي .[13]

وفي نهاية الأمر أكد تشكيل انتخابات المجلس التأسيسي اختباراً حقيقياً أولا لتوثيق التحول الديمقراطي، ورقي الثقافة التونسية ، كما أعدت تحدي إلى النظام الاستبدادي المتسلط على مستوى هوية الشعب التونسي أكثر مما اعتبرت تنافسا بين كتل سياسية ابتعاد الأحزاب عن النظام السابق، والثمن الذي دفعت في مواجهة عاملاً أكثر تأثيرا في توزيع الأصوات من الفوارق الآيدلوجية بين الأحزاب .[14]

أهم التغيرات التي حصلت على درب المسار الديمقراطيي بعد عام 2011م أو بعد انتخابات المجلس التأسيسي [15].

1. فتح باب حرية التعبير والمشاركة في الشأن العام على مصراعيه وبروز تنظيمات سياسية وجمعيات كثيرة متنوعة .
2. تحرير الإعلام بجميع أصنافه ووسائله إلى درجة التسيُّب في بعض الأحيان من أجل أن يضطلع بدور بارز في التقييم والنقد والمتابعة.

المبحث الثاني: المرحلة الثانية بعد انتخابات المجلس التأسيسي

المطلب الأول: دستور تونس لعام 2014م

يُعَدُّ الدستور الديمقراطي هو بمنزلة المؤسسة التي في نظام الحكم الديمقراطي الدي ينصاع تحت قوانينه الدولة والمجتمع، لأنه يضع الضمانات للحريات والاعتراف بالحقوق الأساسية ويكون المرجع الأساسي للقوانين والمؤسسات ويضمن عدم سوء استخدام أو فرض هيمنتها على سلطة أخرى بشكل تعسفي لذلك أعدت تونس من البلدان التي أعملت بالدستور الديمقراطي بعد الثورة [16] .

---

[12]- ريكي هو ستروب هوجبول واخرون, مصدر سبق ذكره,ص15.

[13]-قادر نوري السادات ,مصدر سبق ذكره ,ص1836.

[14]-تقدير موقف," الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي", اوراق بحثية مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,2015,ص5- ص6.

[15]-مولى علي صالح," المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني 2011تأملات وسياقات في الحرية والاستبداد**", مجلة العربية للعلوم السياسية**,العدد 33,الجمعية العربية للعلوم السياسية (لبنان:)2012),ص167.

[16]-محمد مندور, **الديمقراطية السياسية**,ط1(مؤسسة هنداوي, مصر :2011), ص27.

يعد هذا الدستور الثالث في تاريخ الجمهورية التونسية بعد دستور عام 1861م و1959م ، جاء بعد الثورة الإحاطة بنظام " زين العابدين بن علي" [17] .وصادق عليه المجلس الوطني التأسيسي 26 كانون الثاني 2014وتم ختمه 27 كانون الثاني 2014م في جلسة من قبل رئيس الجمهورية المؤقت منصف المرزوقي , ورئيس الحكومة على العريضي ورئيس المجلس التأسيسي مصطفى ابن جعفر وحضور عشرات الشخصيات البارزة والمهمة فضلاً عن السفراء الأجانب في تونس وتمت الموافقة عليه بموافقة (200) نائب واعتراض (12) نائباً وتحفظ (4) نواب من عدد (217) نائباً، لذلك تعد تونس أول بلد عربي يصوغ دستور بعد الثورة [18] . بالرغم من أن صياغة عملية هذا الدستور كانت صعبة لأن أعضاء المجلس التأسيسي لم يكونوا على ألفة [19] .

ينص ويؤكد على التعددية السياسية مع إجراء انتخابات تشريعية التي حصل عليها "حزب نداء تونس" وتم تنظيم انتخابات 2014م التي اعتبرت أول انتخابات تنافسية ونزيهة في تاريخ تونس [20]. والتي فاز بها الباجي قائد السبسي الذي عزز تداول السلمي لسلطة وأنهاء أحكام السلطة البوليسية وتمكنت تونس أن تضع لنفسها ما يسمى بالاستثناء التونسي كونها الدولة الوحيدة التي استطاعت إتمام جميع مراحل التحول الديمقراطي دون مواجهات دموية [21] .

وتضمن هذا الدستور الكثير من النصوص منها حقوق الإنسان التي تتمثل بمجموع من الحريات والتي منها حرية الرأي والتعبير والأديان والمعتقدات والعمل على تعزيزها، بعد أن شهد العديد من الخلافات والتناقضات و التناحرات الآيدلوجية لداخل المجلس التأسيسي لأول مرة في تاريخ تونس[22] .

فضلاً عن ذلك حرية الأحزاب والجمعيات لكونها قنوات مهمة لتوطيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتخلص تونس من نظام الحزب الواحد والحكم الواحد ظهور التعددية السياسية هي من أكثر المؤشرات على الديمقراطي [23].

---

[17]-احمد فارس عبد المنعم , "تونس دستور جديد وحكومة مستقلة ",بحث ,**مجلة الديمقراطية** ,مؤسسة الاهرام ,مصر :2014,ص180.

[18]-ايهاب الاخضر ,"الثورة لتونسية واليات التوافق السياسي" ,**مجلة الراصد لدراسة العلوم الاجتماعية** ,المجلد 2,العدد 1,جامعة تونس المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ,(تونس:)2022),ص205.

[19]-زيد العلي ,"دستور تونس الجديد :تحليل سياقي" ,بحث, **مجلة سياسات عربية** ,العدد18, المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (قطر:2016) ص128.

[20] -Hamadi Redissi, What Role for Tunisia's National Dialogue under the Interim Unity Government?, Policy Alternatives, University of Tunis - Al-Manar,2014,p1.

[21]-ليندة تمايزت ,مريم بوقطوف ," التحول الديمقراطي في شمال افريقيا دراسة حالة تونس 2011-2017"رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة مولود معمري تيزي وزو,(الجزائر:2018)ص 62.

[22]-دستور الجمهورية التونسية، المؤرخ 27 جانفي 2014,الرائد الرسمي لجمهورية لتونسية ,2014,ص175.

المطلب الثاني

الانتخابات التشريعية التونسية 26 تشرين الاول عام 2014م

حصل أول انتخابات تشريعية تنافسية في 26 تشرين الأول ، وتُعَدُّ هذه الانتخابات هي نهاية التحول الديمقراطي الذي يلي ثورة التونسية في تشرين الأول 2011م والإطاحة بنظام الحكم لزين العابدين بن علي في ظرف اقتصادي اجتماعي أمني صعب تعيشه تونس منذ الثورة ، وتكون هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها بعد إقرار الدستور التونسي وعدت هذه الانتخابات أول تجربة ديمقراطية في الوسط العربي وكانت تحت إشراف الهيئة العليا للانتخابات ومشاركة أغلب الأطراف السياسية فيها تميزت هذه الانتخابات بالشفافية والنزاهة [24] تمت المنافسة خلال هذه الانتخابات بحسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (1327) قائمة وتكون (1230) قائمة داخل تونس و(97) قائمة خارج البلد وتتمتع كل قائمة بتمويل عمومي من الدولة من أجل القيام بحملات انتخابية، والحرص على عدم تجاوز السقف الزمني المحدد للمصاريف التي تقدر بخمسة ضعف لمنح العمومية بالنسبة للانتخابات، ويعد القضاء ودائرة المحاسبة هما العين الرقيبة على أولئك المشاركين في الانتخابات بغرض عدم استعمال المال السياسي سواء داخل تونس أو خارجها في الحملات الانتخابية، وكذلك عدم شراء أصوات الناخبين .[25]

اختيار رئيس جمهورية جديد يسير العملية السياسية للبلاد، وفي هذه المرحلة تنافس (27) مرشحاً وانسحاب (5) منهم، ويجب أن يكون الفائز منهم أن يحصل 50% زائدة من الدور الأول وفي حال إذا لم يتم حصوله على هذا يتم إقامة دورة ثانية بين المرشحين في حال حصول في تساوي الأصوات يتم إعلان فوز المرشح الأكبر سننا وهذا ما نص عليه القانون الجديد [26] .

حصل حزب نداء تونس الذي تأسس في عام 2012م على أكثرية المقاعد في البرلمان في الانتخابات التشريعية لعام 2014م بمعدل (89) من مجموع (217) مقابل الحصول الاسلاميين على (69) مقعداً, فاز

---

[23]-رنا العاشوري ,"التجربة الديمقراطية المتعثرة في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر ",بحث, **مجلة المستقبل العرب**ي ,المجلد37 ,العدد434 ,مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت:30 نيسان 2015, ص165.

[24]-بوزيدي حمزة, "التغير السياسي في تونس بعد عام 2011:بين المسار الدستوري والفعل الثوري ",**مجلة الاستاذ الباحث للدراسات السياسية والقانونية** ,المجلد6,العدد1جامعة الجزائر , (الجزائر:5تموز ,2021),ص1253.

[25]-رياض بشير," مروان قبلان واخرون ,الانتخابات لتونسية 2014 مراحلها ونتائجها", دراسات واوراق تحليله, **مجلة سياسات عربية** العدد12,المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة (قطر : 2015),ص33.

[26]-الخميس فرين ," الانتقال الديمقراطي في تونس", رسالة ماجستير غير منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد بوضياف ,المسيلة , (الجزائر :2019-2020)ص 107 .

حينها الباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس بالرئاسة بنسبة (55,68%) بالمئة كمنافس للمنصف المرزوقي[27].

فاز الاتحاد الوطني الحر بـ (16) مقعدا أما الجبهة الشعبية بـ (15) وكذلك افاق تونس بـ (8) ، وقد حصلت المقاعد (39) المتبقية هم احزاب سياسية عددهم (12) حزباً مختلفاً من دون تتجاوز حصة الحزب منها (3) مقاعد واستلمت المحكمة الإدارية (44) من مجموع الشكاوي ضد النتائج الأولية لكنها قامت برفض جميعها ماعدا واحدة وقامت لمحكمة أيضا بإلغاء قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بسحب مقعد من مقاعد الثلث لتي حصلت عليه نداء تونس في دائرة القصرين وذلك لكون القانون الانتخابي لم ينص على الألغاء الجزئي للنتائج بالتالي إن لم يكن له سلطة بسحب مقعد من الحزب رغم مما تلاحظه الهيئة من تجاوزات كان لها تأثير خطير على النتائج في الدائرة [28].

بمعنى حصول قائد السبسي على (39%) من عدد الأصوات مقابل (31%) لمنصف المرزوقي مما أدى هذا إلى إقامة دور ثانٍ للانتخابات التي حصل بموجبها فوز قائد السبسي على(59%) من عدد الأصوات وأصبح رئيسا للدولة وعين بدوره حبيب الصيد رئيساً للحكومة وأوكله مهام تشكيل الحكومة والوزراء وكان التنظيم الشكلي أن يتم إشراك حركة النهضة، لذلك كان هناك رأيان: **الاول** أنه لا مانع من إشراك حزب النهضة في الحكومة **والرأي الثاني** رفض إشراكها في الحكومة وتعتبر خيانة للناخبين الذين صوتوا لحزب نداء تونس ، أمارد فعل حركة النهضة فكانت رافضة لمنح الثقة للحكومة التي لم يتواجد أي عضو منها داخل التشكيل [29] .

الجدول 2: نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 2014م بحسب الاحزاب في داخل البلاد والمهجر.

الاحزاب و القائمات	النسبة المئوية للمقاعد	عدد المقاعد	النسبة المئوية للأصوات
نداء تونس	%39.1	89	%35.75
حركة النهضة	%31.7	69	%26.45
الاتحاد الوطني الحر	%7.3	16	
الجبهة الشعبية	%6.9	15	
حزب آفاق	%3.7	8	
المؤتمر من اجل الجمهورية	%1.8	4	

[27]-سامي كعبش ومصطفى خواص ,"دور ومسار الانتقال في ترسيخ دعائم الدولة :دراسة حالة تونس بعد ثورة كانون الثاني 2011", **مجلة الجزائرية للامن والتنمية**, المجلد 9,االعدد 2 , (الجزائر:2020),ص 412.

[28]-التقرير النهائي للانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس ,تشرين الثاني ,2014ص13.

[29]-حاتم كريم عبد الستار، دور الاحزاب والحركات الاسلامية في النظم العربية بعد التغير عام 2011تونس نموذجا، رسالة ماجستير ,غي منشورة , الجامعة المستنصرية , بغداد2020,ص180.

حزب المبادرة	%1.3	3	
التيار الديمقراطي	%1.3	3	
حركة الشعب	%1.3	3	
تيار المحبة	%0.9	2	
الحزب الجمهوري	%0.4	1	
الجبهة الوطنية للإنقاذ	%0.4	1	
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	%0.4	1	
صوت الفلاحين	%0.4	1	
التحالف الديمقراطي	%0.4	1	
التكتل الديمقراطي من اجل العمل و الحريات	%0.4	1	
رد الاعتبار	%0.4	1	
نداء التونسيين بالخارج	%0.4	1	
مجد الجريد	%0.4	1	
المجموع	%100	217	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. حاتم كريم عبد الستار ," دور الاحزاب والحركات الاسلامية في النظم العربية بعد التغير عام 2011م تونس نموذجا ",رسالة ماجستير ,غي منشورة , الجامعة المستنصرية ,(بغداد2020),ص180.

2. عبد الوهاب بن حفيظ, "محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014م" ,سلسلة تقيم حالة ,مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات,2014م ,ص4.

الخاتمة

من خلال ما تقدم ذكره من خلال البحث والتقصي نرى تونس نجحت في تحقيق التجربة الديمقراطية من خلال التداول السلمي لسلطة وحققت نتائج جيدة من خلال انتخابات المجلس التأسيسي وصياغة دستور جديد لبلاد عام 2014م واقيمت انتخابات تشريعية نزيهة وشفافة بعيدة عن المحاصصة الحزبية والفوز يكون عن طريق الفوز بأعلى الأصوات والمقاعد، واعتبرت انتخابات عام 2014م هي قمة التحول الديمقراطي في تونس.

الاستنتاجات

1. استطاعت تونس أن تتمز بالسرعة في تشكيل حكومات مؤقتة لتصريف الأعمال من أجل لا تقف أعمال الدولة.
2. اعتبرت تونس هي من أفضل البلدان العربية لتقبلها النظام الديمقراطي واستطاعت أن تنتقل من نظام مستبد الى نظام ديمقراطي تعددي بفترة محدودة.
3. تمكنت من استبدال دستورها الذي سيس لمصالح شخصية إلى دستور جديد يضمن الحقوق والحريات.

4. اقامت تونس انتخابات جديدة بعد التحول، عبرت عن قمة التحول الديمقراطي مثل انتخابات المجلس التأسيسي.

المصادر

اولا: الدستور

1- دستور الجمهورية التونسية الصادر عام 1959م مع شمول التعديلات لعام 2008,المادة 56.
2- دستور الجمهورية التونسية المؤرخ 27 جانفي 2014م,الرائد الرسمي لجمهورية لتونسية ,2014م.

ثانيا: الكتب

1. بن يوسف الطاهر , محمد المختار القلالي ,القوى المضادة للثورة في تونس الباجي قائد لسبسي نموذجا, نهج مختار عطية ,تونس :2012ط1.
2. مندور محمد , "الديمقراطية السياسية", مؤسسة هنداوي, مصر :2018ط1.

ثالثا: الدوريات العلمية

1. بن يونس كمال,دبلوماسية الرؤوس الثلاثة :تناقضات السياسية الخارجية التونسية بعد الثورة ,تحليلات, مجلة السياسات الدولية , 2812الرقم الإلكتروني -5818, ,تونس21تموز 2012.
2. طعان فاطمة عيال، عوادمنى جلال واخرون ,دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة الانتخابات التونسية ,مجلة العلوم السياسية ,العدد61, جامعة بغداد بغداد:2021.
3. محمد هيفاء احمد، "المرحلة الانتقالية وتحدياتها في ظل وصول الاسلامين للسلطة في تونس " ، مجلة الكوفة القانونية والعلوم السياسية ,العدد17, النجف :2013.
4. عزوز صباح، ملاح السعيد, دور الحركات الاسلامية في هندسة المشهد السياسي بعد 2011:دراسة تقييمية لتجربة حركة النهضة في تحقيق الانتقال الديمقراطي ,مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية ,المجلد4,العدد3 , 2021,.
5. صالح مولى علي, المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني 2011تأملات وسياقات في الحرية والاستبداد, مجلة العربية للعلوم السياسية, العدد 33,الجمعية العربية للعلوم السياسية لبنان:2012.
6. عبد المنعم احمد فارس, تونس دستور جديد وحكومة مستقلة ,بحث ,مجلة الديمقراطية ,مؤسسة الاهرام ,مصر :2014.
7. الاخضر ايهاب، الثورة لتونسية واليات التوافق السياسي ,مجلة الراصد لدراسة العلوم الاجتماعية ,المجلد 2,العدد 1,جامعة تونس المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ,تونس:2022.
8. العلي زيد ,دستور تونس الجديد :تحليل سياقي ,بحث, مجلة سياسات عربية ,العدد18, المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات قطر:2016.
9. العاشوري رنا,التجربة الديمقراطية المتعثرة في تونس هاجس متأصل ومسار متهثر ,بحث, مجلة المستقبل العربي ,المجلد37 ,العدد434 ,مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت:30 نيسان 2015
10. حمزة بوزيدي, التغير السياسي في تونس بعد عام 2011:بين المسار الدستوري والفعل الثوري ,مجلة الاستاذ الباحث للدراسات السياسية والقانونية ,المجلد6,العدد1جامعة الجزائر , الجزائر:5تموز ,2021,
11. بشير رياض, مروان قبلان واخرون ,الانتخابات لتونسية 2014 مراحلها ونتائجها, دراسات واوراق تحليله, مجلة سياسات عربية العدد12,المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة :قطر : 2015.
12. كعبش سامي , خواص مصطفى ,دور ومسار الانتقال في ترسيخ دعائم الدولة :دراسة حالة تونس بعد ثورة كانون الثاني 2011, مجلة الجزائرية للأمن والتنمية, المجلد 9,االعدد 2 , الجزائر:2020.

رابعا: الرسائل والاطاريح

1. ابراهيم ماجدة، الباز، الانتخابات كلية من اليات التغير السياسي ودورها في اعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية, نابلس ,فلسطين:2017.
2. امير وحشي ,دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ,رسالة ماجستير ,غير منشورة ,جامعة محمد الصديق بن يحي, الجزائر2013.
3. تمايزت ليندة , بوقطوف مريم , التحول الديمقراطي في شمال افريقيا دراسة حالة تونس 2011-2017رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة مولود معمري تيزيالجزائر:2018.
4. قرين الخميس, الانتقال الديمقراطي في تونس ,رسالة ماجستير غير منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد بوضياف ,المسيلة , الجزائر ,2019-2020.
5. عبد الستار حاتم كريم, دور الاحزاب والحركات الاسلامية في النظم العربية بعد التغير عام 2011تونس نموذجا ,رسالة ماجستير ,غي منشورة , الجامعة المستنصرية , بغداد2020.
6. السدات قادر نوري ,انتقال تونس :من شرعية الانتخابات الى شرعية الانتخاب الى شرعية التوافق ,اطروحة دكتوراه, جامعة الجلفة زيان عاشور , الجزائر:2021.

خامسا: البحوث

1. علية علاني , المجلس التأسيسي بعد ثورة عام 2011,بحث ,جامعة منوبة ,تونس :2012-2011 .
2. الدخليل تركي ,"الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة وخواتها", بحث, المسبار للبحوث والدراسات ,الامارات :2016.
3. الحناشي عبد اللطيف , انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الإطار ر, المسار ,النتائج ,سلسلة دراسات ,المركز العربي الديمقراطي للأبحاث ودراسة السياسات ,قطر :2012.
4. بن حفيض عبد الوهاب, محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014 ,سلسلة تقيم حالة ,مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات,2014.

سادسا: التقارير

1- التقرير النهائي للانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس ,تشرين الثاني ,2014.
2- عبد المولى عز الدين، اضواء على التجربة التونسية, مركز الجزيرة , 14 شباط,2013.

سابعا: اوراق عمل

ورقة تقدير موقف، الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي. مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,2015م .

ثامنا: المصادر باللغة الإنكليزية

- Hamadi Redissi, What Role for Tunisia’s National Dialogueunder theInterim Unity Government?, Policy Alternatives, University of Tunis - Al-Manar,2014,p1.

تاسعا: المواقع الالكترونية

1. حلم محسن , بعد الثورة 8 شخصيات تدل على منصب رئاسة الحكومة متاح على https://www.tap.info.tn/ar/%D9%88%D9%8A%D8%A8-
2. موسوعة عريق, حكومة الرئيس قائد السبسي الموقتة متاح على لرابط https://areq.net/m/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7